المبادرة

العدد ٠٦ / الأربعاء ١ نيسان ٢٠٢٦ | رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق – بغداد – ٢٩١٧ - ٢٠٢٥ | جريدة يومية سياسية – ثقافية – اقتصادية - اجتماعية

شعارنا

"نبدأ حيث يتوقّف الآخرون"

في هذا العدد:

ص٣ مع ذكرى عيد نوروز.. ثمة حياة تتجدد؟!

ص٣ دور التسامح في بناء المجتمعات المستقرة

ص٣ الشرق الاوسط، ومآلات الحرب الدائرة...؟

ص٣ المثقف وسلطة التجديد: نحو تفكيك الالتحام بين الدين والدولة القومية

ص٤ دور النهج المدني والديمقراطي العراقي في استقرار البلاد

ص٤ نوروز عيد الحرية

ص٤ الحروب الطائفية والقومية أخطر من الحروب الإقليمية على العراق

ص٤ التعايش المشترك: فلسفة للخروج من الفوضى

ص٤ وسائل التواصل: من نافذة على العالم إلى أفيون العصر

٩٢ عامًا على النضال.. الحزب الشيوعي العراقي محطة لتجديد الأسئلة لا للاحتفال فقط

حزب وُلد قبل الدولة

في مثل هذه الأيام من عام ١٩٣٤، وتحديدًا في ٣١ مارس، وُلد الحزب الشيوعي العراقي، ليكون أول حزب سياسي منظم في تاريخ العراق الحديث. ولد الحزب في زمن كانت فيه السيطرة البريطانية تخنق البلاد، والمجتمع منقسم بين إقطاع متجبر وطبقة عاملة ناشئة، وسياسة طائفية بدأت تتشكل معالمها الأولى. لم يكن الحزب مجرد تنظيم سياسي، بل كان مدرسة في التنظيم، ومشروعًا حداثيًا طموحًا، وخيارًا لمن آمن بأن العدالة الاجتماعية والمواطنة المتساوية هما الطريق الوحيد لنهضة العراق.

اليوم، وبعد ٩٢ عامًا من ذلك التأسيس، يقف الحزب الشيوعي العراقي أمام محطات مصيرية، في بلد يتخبط بين أزمات متراكمة، وتدخلات إقليمية، وصراع على النفوذ، وانقسام في المشهد السياسي. فما هي التحديات التي تواجه أعرق قوى اليسار في العراق؟ وما هي المسؤوليات الملقاة على عاتقه في ظل انهيار الثقة بالنخب السياسية وتفكك النسيج الوطني؟

قبل الحديث عن الراهن، لا بد من استحضار محطات أساسية في مسيرة الحزب، لأنها تشكل جزءًا من ذاكرة العراقيين، ولا يمكن فهم موقعه الحالي دونها:

- المرحلة الأولى (١٩٣٤–١٩٥٨): حرب سرية تحت الأرض ضد النظام الملكي والهيمنة البريطانية. الحزب كان صوت العمال والفلاحين والمثقفين التقدميين، ودفع ثمنًا باهظًا من الاعتقالات والإعدامات.
- ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨: شريك أساسي في التحالف الوطني مع عبد الكريم قاسم، وشهد نفوذًا واسعًا، لكن سرعان ما انقلبت الموازين مع وصول حزب البعث إلى السلطة عام ١٩٦٣، حيث شهد الحزب أبشع حملات الاضطهاد والتصفيات.
- عقود الديكتاتورية (١٩٦٨–٢٠٠٣): نضال مرير تحت الأرض، وتحول بعض فصائله إلى معارضة مسلحة في الشمال.
- بعد ٢٠٠٣: خيار المشاركة السياسية، والتحالف مع قوى شيعية (كائتلاف المواطن، ثم تحالف سائرون مع مقتدى الصدر)، والدخول في لعبة المحاصصة السياسية التي كان أشد المنتقدين لها في السابق.

هذا الإرث الطويل يضع الحزب اليوم أمام مفارقة كبرى: كيف يحافظ على طابعه اليساري التحرري، وهو يخوض غمار تحالفات مع قوى دينية وسياسية تختلف معه في الرؤية حول الدولة والمجتمع؟

مسؤوليات الحزب في المرحلة المقبلة في ظل هذه التحديات، يمكن تحديد خمس مسؤوليات كبرى يجب أن يضطلع بها الحزب في الذكرى ٩٢:

١. مراجعة نقدية صادقة لتجربة التحالفات. إذ، من دون مراجعة جريئة وشفافة لتجربة المشاركة في الحكومات والتحالفات، سيبقى الحزب أسير تناقضات لا تخدم مشروعه.

٢. العودة إلى الجذور: النقابات، المجتمع المدني، القاعدة الشعبية. إذ، لا يمكن لأي حزب سياسي أن يعيش على العلاقات البرلمانية وحدها. الحزب بحاجة ماسة إلى إعادة بناء حضوره. فغياب القاعدة يجعل أي وجود سياسي هشًا.

٣. قيادة مشروع وطني جامع ضد التقسيم والمحاصصة. العراق يعيش أزمة هوية وطنية عميقة. الحزب الشيوعي، بصفته القوة الأكثر إيمانًا بالمواطنة المتساوية، يمكنه أن يكون رأس حربة في معركة إعادة بناء الدولة المدنية القائمة على القانون والمساواة.

٤. تبني قضايا الشباب والمرأة بعمق، لا شكليًا. شباب العراق ليسوا بحاجة إلى شعارات ثورية، بل إلى سياسات عملية توفر فرص عمل، وحماية اجتماعية، وحقوقًا ثقافية.

٩٢ عامًا... نحو مائة عام أخرى أم نهاية الطريق؟

الحزب الشيوعي العراقي ليس مجرد حزب، بل هو جزء من ذاكرة العراق الحديث. من خلاله تعلم العراقيون معنى التنظيم، وأدركوا أن العدالة الاجتماعية ليست شعارًا، وخاضوا معارك التحرر الوطني والطبقي. لكن إرث الماضي لا يكفي لضمان المستقبل.

اليوم، وبعد ٩٢ عامًا، يقف الحزب أمام خيارات صعبة: إما أن يكون قوة تجديد وإصلاح حقيقي، يعيد اكتشاف دوره في بلد منهك بالأزمات، وإما أن يتحول إلى ظلّ لذاته، يحتفل بذكراه كل عام دون أن يملك إجابة عن أسئلة الجيل الجديد.

الذكرى ٩٢ هي لحظة وقفة مراجعة، وليست لحظة احتفالات فارغة. لأن مستقبل اليسار في العراق ليس مضمونًا بقدم تاريخه، بل بصدق رهاناته في الحاضر. فهل يملك الحزب الشيوعي اليوم الشجاعة ليكون كما كان دائمًا: صوتًا لا يخاف، ونبراسًا لا ينطفئ؟

تحية للنضال الطويل، وتحية لأجيال المناضلين الذين حملوا الراية في الظلام، وأملًا بأن يظل العراق هو البوصلة.

صبحي البدري رئيس التحرير

العراق.. هل يمهد تراجع "الحشد" لفراغ أمني أم لإعادة ترتيب السلطة؟

مع اشتعال المواجهات المباشرة بين إيران من جهة، والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، لم يبقَ العراق بمنأى عن التداعيات. بل تحول إلى ساحة ساخنة للتصفيات الجسدية والضربات الاستخباراتية، مستهدفةً العمود الفقري للنفوذ الإيراني في البلاد، الحشد الشعبي. ففي غضون أيام، اغتيل قادة كبار، وتعرّضت مقرات لهجمات دقيقة، وسط صمت رسمي حذر من بغداد ورسائل متباينة من واشنطن وطهران. هذا التقرير يحلل تداعيات تراجع الحشد على الأمن والسياسة، خصوصًا على المكون السني، ومستقبل الدولة العراقية.

أولاً: اغتيالات الجادرية – ضربة استخباراتية غير مسبوقة

في ١٧ من شهر مارس ٢٠٢٦. استهدف هجوم جوي أو صاروخي دقيق منزلًا في منطقة الجادرية الراقية وسط بغداد. أسفر الهجوم عن مقتل ٦ أشخاص. والضحايا كانوا يمثلون "العقل المدبر" للتنسيق اللوجستي والعسكري بين الحرس الثوري الإيراني وفصائل الحشد.

ثانيًا: وقف إطلاق نار غير معلن.. انتهى؟

وفقًا لمصادر مطلعة، كان هناك تفاهم غير معلن يقضي بعدم استهداف الفصائل للمصالح الأمريكية في العراق وسوريا، مقابل عدم استهداف الولايات المتحدة أو إسرائيل لمقرات الحشد.

لكن هجوم الجادرية، إلى جانب ضربات أخرى في محافظات مختلفة (بابل، ديالى، صلاح الدين)، يشير إلى انهيار هذا التفاهم، وعودة سياسة "الاغتيالات الوقائية" التي تتبعها إسرائيل وأمريكا ضد قادة النفوذ الإيراني.

ثالثًا: زيارة السوداني لمقر الحشد – رسائل مزدوجة

في خطوة لافتة، توجه رئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى المقر الرئيسي للحشد الشعبي في بغداد، وعقد اجتماعًا مع فالح الفياض (رئيس هيئة الحشد) وقادة أمنيين. خلال الزيارة، أدان الهجمات على الحشد ووصفها بأنها استهداف للأمن الوطني. وأكد أن الحشد ركيزة أساسية في المنظومة الأمنية، ويتمتع بغطاء قانوني ودستوري. وشدّد على أن الدولة هي المرجعية الوحيدة للسلاح، في إشارة غير مباشرة لضبط الفصائل الخارجة عن القيادة الرسمية.

رابعًا: الموقف الأمريكي – عام "إنهاء الميليشيات"

منذ مطلع عام ٢٠٢٦، صعدت واشنطن من لهجتها تجاه الحشد الشعبي والفصائل المسلحة الموالية لإيران. في تصريح حاسم، قال مارك سافايا (المبعوث الأمريكي الخاص إلى العراق): "نهدف إلى جعل عام ٢٠٢٦ عام إنهاء الميليشيات والسلاح غير المنضبط والتدخلات الخارجية في العراق." واتهم سافايا هذه الجماعات بنشر الفساد وإضعاف سلطة الدولة، مؤكدًا التزام واشنطن بمواجهة "القوات الأمنية الموازية للدولة".

وفي ٢٣ مارس ٢٠٢٦، أصدرت السفارة الأمريكية في بغداد تحذيرًا نادرًا، وصفت فيه الجماعات الموالية لإيران بأنها "ميليشيات إرهابية" قد تبدأ هجمات واسعة، داعية المواطنين الأمريكيين إلى مغادرة العراق فورًا.

خامساً: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الحشد والعراق

١. إعادة هيكلة الحشد تحت مظلة الدولة. وقد تنجح الحكومة في دمج جميع الفصائل ضمن مؤسسة أمنية رسمية، مع حل الميليشيات المستقلة، بضغط أمريكي وإيراني مشترك وهو غير مرجح حاليًا على الأقل، نظراً لما وصلت إليه الأمور.

٢. تحول الحشد إلى حرب عصابات بعد اغتيال القيادات، قد ترد الفصائل بهجمات انتقامية على المصالح الأمريكية وحلفائها، مما يدخل العراق في دوامة عنف طويلة.

٣. انسحاب تدريجي للنفوذ الإيراني، وهو سيناريو منخفض التنفيذ لكنه ممكن، إذا استمرت الضربات الإسرائيلية – الأمريكية وتراجعت القدرة الإيرانية على دعم وكلائها، قد يضطر الحشد إلى الانكماش، تاركًا فراغًا تملؤه الدولة بصعوبة.

في ضوء هذا المشهد المتأزم، ماذا يمكن أن يقوم به العراق. لربما استطاع حسم ولاء السلاح وإصدار قانون واضح يجعل جميع الفصائل المسلحة إما تابعة للقائد العام للقوات المسلحة أو تُحل، مع منح مهلة زمنية مدعومة بضمانات مالية وسياسية. وملء الفراغ الأمني في المناطق السنية، من خلال نشر قوات من الشرطة المحلية والعشائر المدعومة من بغداد، مع توفير تدريب وتسليح تحت إشراف التحالف الدولي. وتهدئة خارجية والدفع نحو حوار إقليمي غير مباشر بين واشنطن وطهران لرسم "قواعد اشتباك" في العراق، تمنع تحوله إلى ساحة حرب بالوكالة. ودعم الاقتصاد المحلي في مناطق النفوذ، عبر تقليل الاعتماد على الميليشيات في توفير الخدمات (التي تستخدمه كورقة نفوذ) عبر إعادة إعمار المدن السنية وخلق فرص عمل.

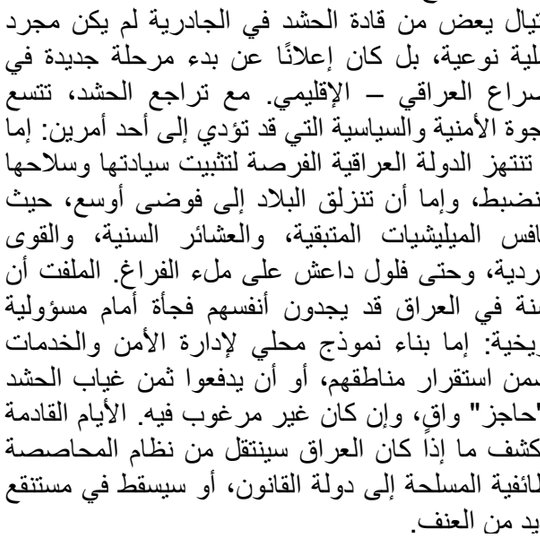

من يملأ الفراغ؟

اغتيال يعض من قادة الحشد في الجادرية لم يكن مجرد عملية نوعية، بل كان إعلانًا عن بدء مرحلة جديدة في الصراع العراقي – الإقليمي. مع تراجع الحشد، تتسع الفجوة الأمنية والسياسية التي قد تؤدي إلى أحد أمرين: إما أن تنتهز الدولة العراقية الفرصة لتثبيت سيادتها وسلاحها المنضبط، وإما أن تنزلق البلاد إلى فوضى أوسع، حيث تتنافس الميليشيات المتبقية، والعشائر السنية، والقوى الكردية، وحتى فلول داعش على ملء الفراغ. الملفت أن السنة في العراق قد يجدون أنفسهم فجأة أمام مسؤولية تاريخية: إما بناء نموذج محلي لإدارة الأمن والخدمات يضمن استقرار مناطقهم، أو أن يدفعوا ثمن غياب الحشد كـ"حاجز" واقٍ، وإن كان غير مرغوب فيه. الأيام القادمة ستكشف ما إذا كان العراق سينتقل من نظام المحاصصة الطائفية المسلحة إلى دولة القانون، أو سيسقط في مستنقع جديد من العنف.

العراق.. من "دولة" إلى "عشبٍ يُداس" في صراع الثيران الإقليمي

تشير التطورات إلى تحول خطير في الوضع الجيوسياسي للعراق، حيث انتقل من كونه دولة فاعلة تحاول الموازنة بين القوى الإقليمية والدولية، إلى ما يمكن وصفه بـ "مسرح عمليات مفتوح" و"منطقة عازلة مهترئة". إن التصعيد العسكري المباشر وغير المباشر بين المحور الأمريكي-الإسرائيلي وإيران جعل من الأرض العراقية ساحة لتصفية الحسابات بالوكالة، مما حول المواطن العراقي والاقتصاد الوطني إلى المتضرر الأول والأخير في هذه المعادلة غير المتكافئة.

٢. طبيعة الأزمة: سيناريو "حلبة صراع الثيران"

يعتمد تحليلنا خذا على تشبيه الوضع الراهن بـ "حلبة صراع الثيران"، حيث الثيران الهائجة تمثل القوى العظمى والإقليمية (الولايات المتحدة، إسرائيل، إيران) المنخرطة في صراع وجودي ومصالح متضاربة. والعشب المدوس يمثل العراق وشعبه، الذين أصبحوا ضحايا جانبيين لا يملكون خياراً في مكان وقوع المعركة أو توقيتها. فلم يعد العراق يقرر مصيره بناءً على مصالح شعبه، بل تحول إلى ممر لوجستي للصراعات وساحة للاختبار.

يظهر أن العراق أصبح رهينة بيد طرفين رئيسيين. الأول؛ طرف يرى العراق امتداداً طبيعياً ويستخدم الأرض العراقية كخندق أمامي ودرع بشري لحماية مصالحه الإقليمية. والطرف الثاني يرى العراق ساحة ضرورية للاحتواء ومستعد لتفكيك استقرار الدولة العراقية إذا لزم الأمر لتحقيق أهدافه الاستراتيجية في احتواء النفوذ المنافس. في هذا السياق، تتحمل النخبة السياسية العراقية مسؤولية تاريخية عن عجزها عن فك هذا الاشتباك واستعادة زمام المبادرة السيادية. إن التاريخ سيسجل أن العراق كان الضحية الأبرز في هذه الجولة من الحروب العبثية. السؤال المطروح اليوم ليس فقط عن قدرة الدولة على الصمود، بل عن إرادة النخبة الحاكمة في وقف النزيف قبل أن تتحول "حلبة الصراع" إلى مقبرة جماعية لأحلام شعب بأكمله.

كيف تهدد الحرب الإقليمية بانهيار سلة الغذاء وشلّ عجلة الإعمار في العراق؟

في ظل التصعيد العسكري المتسارع بين محور (إسرائيل والولايات المتحدة) وإيران، لم يعد الخطر مقتصرًا على الجبهات العسكرية فحسب، بل امتد ليهز أركان الاقتصاد العراقي الهش أصلاً. فالدولة التي تعتمد بنسبة تفوق ٩٠٪ على عائدات النفط، وتُعدّ "دولة مستهلكة" بامتياز، تقف اليوم على شفا جرف خطر؛ حيث تتداخل اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية مع انغلاق ممرات التجارة الإقليمية، مما ينذر بأزمة معيشية طاحنة قد تطال كل بيت عراقي.

أولاً: النفط.. شريان الحياة المسدود؟

يُشكل النفط العمود الفقري للموازنة العامة العراقية. أي تصعيد عسكري في منطقة الخليج يحمل تهديدًا وجوديًا مزدوجًا. أولاً خطر الإغلاق المباشر: احتمالية استهداف منشآت التصدير أو إغلاق مضيق هرمز سيوقف تدفق الإيرادات فورًا. وثانياً تكاليف التشغيل الفلكية: حتى في حال استمرار التدفق، فإن ارتفاع أقساط التأمين على الناقلات وتكاليف الشحن بسبب "خطورة المنطقة" سيلتهم جزءًا كبيرًا من صافي الأرباح.

ثانياً: أزمة الطاقة والكهرباء.. الاعتماد القاتل

تعتمد شبكة الكهرباء العراقية بشكل حرج على الجار الشرقي. تُورد إيران للعراق ما يقارب ١٢٠٠ ميغاواط من الكهرباء، بالإضافة إلى الغاز اللازم لتشغيل المحطات المحلية، بقيمة سنوية تناهز ٤ مليارات دولار.

* سيناريو الانقطاع: توقف هذه الإمدادات لن يؤدي فقط إلى ظلام دامس، مما يرفع تكلفة السلعة المحلية ويدفع نحو البطالة المقنعة.
* البديل المستحيل: لا تملك العراق حاليًا البنية التحتية أو الاحتياطي الاستراتيجي من الوقود لتعويض هذا العجز المفاجئ خلال فترة زمنية قصيرة، مما يجعل الكهرباء الحلقة الأضعف في الصمود الاقتصادي.

ثالثاً: الأمن الغذائي تحت المجهر.. من الاستقرار الوهمي إلى شبح المجاعة

العراق دولة زراعية بمساحات شاسعة (٢١ مليون هكتار)، لكن الواقع المرير يشير إلى استغلال أقل من ثلثها، مما فرض اعتمادًا كارثيًا على الاستيراد بنسب تتراوح بين ٧٠- ٨٥٪ من الاحتياجات الغذائية.

رابعاً: قطاع الإعمار.. توقف وارتفاع تكاليف البناء

إيران ليست مجرد جار سياسي، بل هي الشريك التجاري الأول غير النفطي للعراق، بحجم تبادل تجاري رسمي يبلغ ١٢ مليار دولار (وقد يصل غير رسمي إلى ١٥ مليارًا).

* الأثر المباشر: أي شلل في المعابر الحدودية أو

توقف التبادل التجاري سيؤدي إلى ندرة فورية في مواد البناء، مما يجهض أي آمال في إعادة إعمار المناطق المحررة أو تطوير البنى التحتية.

خامساً: المتغيرات الخفية

لتكتمل الصورة المهنية للتقرير، يجب الانتباه إلى عوامل أخرى تتفاقم بسبب الحرب:

١. سعر الصرف الموازي: في أوقات الحروب، يلجأ التجار إلى تخزين الدولار، مما يوسع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي، ويسرع من انهيار قيمة الدينار.

٢. الهروب من الاستثمار: بيئة عدم اليقين تدفع المستثمرين الأجانب والمحليين إلى تجميد مشاريعهم، مما يدخل الاقتصاد في ركود طويل الأمد حتى بعد انتهاء القتال.

٣. النزوح الداخلي: في حال امتداد رقعة القتال لتشمل مناطق حدودية أو نفطية، قد نشهد موجات نزوح جديدة تزيد العبء على الخدمات الحكومية وتخلق بؤر فقر جديدة.

نحو خطة طوارئ وطنية

إن الاقتصاد العراقي، بتركيبة أحادية الجانب واعتماده الكبير على الجوار الإقليمي، هو الأكثر عرضة للصدمات في هذه المعادلة. التصريحات الرسمية بأن "الأمن الغذائي مستقر" قد تكون صحيحة في المدى القصير جدًا بفضل المخزون الاستراتيجي، لكنها لا تعكس خطورة الأفق المتوسط والبعيد.

الحاجة ماسة الآن إلى تفعيل خطط طوارئ حقيقية لتنويع مصادر الاستيراد بعيدًا عن منطقة الصراع. وضخ احتياطيات استراتيجية من الوقود والغذاء تتجاوز الفترة الزمنية المتوقعة للأزمة. وكذلك مراقبة صارمة لسوق الصرف لمنع المضاربة الجنونية. بدون تحرك استباقي وحكيم، قد تتحول تداعيات الحرب الإقليمية من مجرد "ارتفاع في الأسعار" إلى أزمة إنسانية واقتصادية شاملة تعيد عقارب الساعة في العراق سنوات إلى الوراء.

حرب الظلال الرقمية: كيف يستخدم الإعلام كسلاح في الصراع بين إيران وأمريكا وإسرائيل؟

في زمن تتسارع فيه التطورات العسكرية، وتتشابك فيه المصالح الإقليمية، لم تعد الحروب تُحسم فقط بالصواريخ والطائرات المسيّرة. فإلى جانب المواجهات الميدانية، تخوض إيران والولايات المتحدة وإسرائيل حربًا موازية لا تقل ضراوة، الحرب الإعلامية والنفسية. إنها معركة على الرواية، والوعي، وشرعية الفعل، والتأثير في الرأي العام العالمي. في هذا التقرير، نكشف أدوات هذه الحرب، واستراتيجيات الأطراف الثلاثة، وكيف أصبح الذكاء الاصطناعي والتضليل الإعلامي سلاحًا مزدوجًا قد يقلب موازين الصراع.

أولاً: صناعة الرواية – استراتيجيات الأطراف الثلاثة

١. إيران: الحرب الناعمة ومحور المقاومة

تعتمد إيران على استراتيجية أطلق عليها قادتها اسم "الحرب الناعمة"، وهي مجموعة من الأدوات الإعلامية والسياسية تهدف إلى:

- تقديم الصراع كمواجهة بين مشروع المقاومة (إيران وحلفاؤها) والهيمنة الغربية - الإسرائيلية.
- توظيف شبكة واسعة من القنوات الفضائية (مثل العالم، المنار، والميادين)، ووسائل التواصل الاجتماعي باللغة العربية والفارسية والإنجليزية.
- ترسيخ خطاب "محور المقاومة" كقوة شرعية في مواجهة الوجود العسكري الأمريكي.

٢. إسرائيل: خطاب التهديد الوجودي والشرعية الدولية

تركز إسرائيل في حملتها الإعلامية على ثلاثة محاور رئيسية:

- الخطر النووي الإيراني: تقديم البرنامج النووي الإيراني كتهديد وجودي ليس فقط لإسرائيل، بل للعالم بأسره.
- الدفاع عن النفس: تصوير عملياتها الاستخباراتية (مثل اغتيال العلماء، اختراق المواقع النووية) كإجراءات دفاعية اضطرارية.
- نزع الشرعية عن النظام الإيراني: تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان، ودعم الجماعات المسلحة (حزب الله، الحوثيون، الميليشيات في العراق ولبنان).

٣. الولايات المتحدة: بناء الرواية العالمية وتأطير الصراع. حيث تمتلك واشنطن النفوذ الإعلامي الأكبر عالميًا، وتستثمره في: التركيز على منع انتشار الأسلحة النووية كإطار أخلاقي وقانوني للصراع. واتهام إيران بزعزعة استقرار المنطقة من خلال وكلائها. وإظهار صور القوة العسكرية الأمريكية (حاملات الطائرات، القواعد) كرسالة ردع نفسي.

ثانيًا: التضليل الإعلامي – عندما تتحول المعلومات إلى قنبلة موقوتة

أصبحت الأخبار الكاذبة والمضللة سلاحًا رخيصًا وفعالًا في الصراعات الحديثة. في الحرب الإعلامية الحالية، رُصدت أنماط متكررة من التضليل، مثل إعادة تدوير الصور ومقاطع الفيديو القديمة. ونشر أخبار مزيفة منسوبًا لجهة موثوقة كإنشاء حسابات وهمية تشبه وكالات أنباء كبرى (رويترز، أسوشيتد برس) وتنشر تقارير

"عاجلة" غير حقيقية عن تقدم عسكري أو خسائر. وكذلك الترجمة المغلوطة والاقتطاع كأخذ تصريحات لمسؤولين خارج سياقها أو ترجمتها بشكل خاطئ لتغيير المعنى.

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي – الجبهة الجديدة للحرب الإعلامية

مع تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، دخلت الحرب الإعلامية مرحلة غير مسبوقة من التعقيد. مثل الصور والفيديوهات المُولدة بالذكاء الاصطناعي. وكذلك تستخدم الروبوتات (Bots) والحسابات الآلية لتضخيم هاشتاغات معينة، أو الهجوم على صحفيين، أو خلق اتجاهات مزيفة تجعل رواية ما تبدو شعبية أو مدعومة جماهيريًا. والترجمة الآلية المتقدمة، تُستخدم لنشر دعاية موجهة بلغات متعددة بدقة عالية، مما يصعّب تمييز مصدرها.

رابعًا: الحرب النفسية

لا تقتصر الحرب الإعلامية على نقل المعلومات، بل تمتد إلى التأثير في الحالة النفسية للمجتمعات. مثل بث الخوف والهلع عبر تضخيم حجم الخسائر، أو نشر تحذيرات من هجمات وشيكة (حقيقية أو مزيفة). ورفع الروح المعنوية للجمهور المؤيد عبر تضخيم الانتصارات الصغيرة، أو إظهار ضعف الخصم. وإثارة الانقسامات الداخلية.

خامسًا: كيف تحمي نفسك كجمهور؟

في ظل هذا السيل من المعلومات المضللة، يمكن للقارئ العادي اتباع هذه الخطوات لزيادة وعيه النقدي. وأهمها التثبت من المصدر. والبحث العكسي عن الصور. وتوخي الحذر من الحسابات الجديدة. والتحقق من التوقيت.

في عصر لم يعد فيه التمييز بين الحقيقة والخيال سهلاً، وفي ظل سباق تسلح إعلامي تقوده دول كبرى، تبقى الصحافة المهنية المستقلة هي خط الدفاع الأول عن الحقيقة. إن فهم الحرب الإعلامية لا يعني فقط متابعة الأخبار، بل تعلم كيف نقرأ بين السطور، وكيف نشكك في كل رواية قبل أن نصدقها، وكيف نحمي عقولنا من أن تصبح ساحة معركة الآخرين. الصراع بين إيران وأمريكا وإسرائيل لن ينتهي قريبًا، لكن معركة الوعي يمكن أن نكسبها نحن – الجمهور الواعي – إذا امتلكنا أدوات النقد والتحقق.

المياه سلاح الصراع القادم: استهداف محطات التحلية في الخليج يحوّل المدن إلى قبور جماعية

من حرب النفط إلى حرب المياه

مع تصاعد المواجهات العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، لم تعد دائرة الاستهداف محصورة بالمنشآت العسكرية أو حقول النفط. فقد انتقلت الحرب إلى شريان الحياة الأساسي في منطقة الخليج: المياه العذبة. فمحطات تحلية المياه، التي تعتمد عليها دول الخليج بنسب تتراوح بين ٧٠٪ و٩٩٪، باتت أهدافًا مباشرة أو غير مباشرة في هذا الصراع، ما ينذر بكارثة إنسانية واقتصادية غير مسبوقة، تهدد حياة أكثر من ١٠٠ مليون نسمة.

أولاً: أدلة ميدانية – استهداف بدأ بالفعل

خلال الأيام الأخيرة من الحرب، سُجّلت عمليات استهداف طالت بنية التحلية التحتية:

- استهداف إيراني: بطائرة مسيّرة ضد محطة تحلية تابعة للبحرين.
- استهداف أمريكي - إسرائيلي (مزعوم): ضد محطة تحلية في جزيرة قشم الإيرانية داخل الخليج.

ورغم أن استهداف مصادر المياه يُصنف "جريمة حرب" بموجب المادة ٥٤ من البروتوكول الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف، إلا أن طرفي النزاع لم يعلنا مسؤوليتهما رسميًا، ما يزيد من خطورة السيناريو القادم.

ثانياً: ماذا يحدث في السيناريو الأسوأ؟

١. الأثر الاقتصادي – خسائر بمليارات وإعادة بناء لسنوات

- تكلفة إنشاء محطة تحلية كبرى (مثل "رأس الخير" السعودية أو "أم الحول" القطرية): ٢ – ٤ مليارات دولار.
- إجمالي خسائر تدمير المحطات في المنطقة: قد تصل إلى ٥٠ مليار دولار.
- فترة إعادة التأهيل: ١٨ – ٣٦ شهرًا (لا يمكن اختصارها بسبب تعقيد التقنيات وسلاسل التوريد العالمية).

٢. الأثر الإنساني

- نفاد الاحتياطيات: خلال ٧ أيام كحد أقصى في قطر والكويت والبحرين.
- أزمة عطش جماعية: تهديد مباشر لحياة الملايين، خاصة الأطفال وكبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة.
- نزوح داخلي وخارجي: هجرة جماعية من مدن مثل دبي، الدوحة، المنامة، والكويت نحو مناطق ذات موارد مائية (نادرًا في الخليج) أو خارج الدول.

٣. خطر التلوث النفطي كسلاح ثانوي

تسرب نفطي كبير بالقرب من محطات التحلية (بسبب استهداف ناقلات أو منصات) قد يؤدي إلى:

- تعطّل أنظمة التحلية الحساسة.
- تلوث مصادر المياه الخام لشهور أو سنوات.
- جعل المياه المحلاة غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

رابعاً: لماذا تعتبر محطات التحلية أهدافًا مغريه؟

من منظور عسكري، تمتاز محطات التحلية بثلاث سمات تجعلها أهدافًا جذابة في حرب غير متماثلة:

١. هشة ومركزة: معظم المحطات مكشوفة على السواحل، وقليلة العدد مقارنة بعدد السكان.

٢. سهلة التعطيل: طائرة مسيرة أو صاروخ واحد يمكنه تعطيل محطة تغذي مدينة بأكملها.

٣. تأثير نفسي واقتصادي مدمر: انقطاع المياه يفوق في تأثيره انقطاع الكهرباء أو النفط.

خامساً: كيف تحمي دول الخليج شريان حياتها؟

١. نشر أنظمة دفاع جوي متكاملة حول المحطات

٢. إنشاء خزانات استراتيجية طوارئ متنقلة: ضخ احتياطيات مياه معبأة أو عبر صهاريج عملاقة في مواقع آمنة (منشآت عسكرية، مطارات) تكفي لـ٣٠ يومًا.

٣. تفعيل خطة إقليمية للطوارئ المائية: تبادل المياه بين دول الخليج عبر خطوط أنابيب بحرية مؤقتة (متوفرة لدى بعض الدول).

وهناك بعض الحلول متوسطة المدى

١. توزيع المحطات جغرافيًا: بناء محطات تحلية صغيرة موزعة في الداخل لتقليل نقطة الضعف الواحدة.

٢. تنويع مصادر المياه: الإسراع في مشاريع

٣. اتفاقية دفاع مائي خليجي مشترك

حلول استراتيجية

١. ربط شبكات المياه الخليجية بخط أنابيب عملاق

٢. تحلية المياه بالطاقة النووية

٣. إدراج حماية البنية التحتية المائية في عقيدة الناتو والخليج

لطالما اعتبر الغرب أن النفط هو شريان الحياة للاقتصاد العالمي، لكن دول الخليج تعرف حقيقة أبسط وأكثر إيلامًا: من يسيطر على المياه، يسيطر على الحياة ذاتها. اليوم، ومع استهداف محطات التحلية، لم تعد الحرب تهديدًا لأسعار النفط، بل صارت تهديدًا مباشرًا لوجود المدن. السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، البحرين، وعُمان أمام خيارين فقط: إما بناء منظومة مائية قادرة على الصمود خلال الأشهر الثلاثة القادمة، أو الاستعداد لمشهد إنساني لا تريد أي حكومة أن تتحمل مسؤوليته. التحذيرات ليست خيالًا علميًا، بل سيناريو واقعي بدأ يتحقق بالفعل.

حرب الخليج الثالثة تضرب العراق: شلل نفطي وخسائر بمليارات الدولارات لأربيل/هولير.. وبغداد تبحث عن مخرج

مع اشتعال المواجهات العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، دخل العراق مجددًا في دائرة الصراع الإقليمي، ليس كطرف مقاتل، بل كأكبر المتضررين اقتصادياً ولوجستياً. فبعد ١٥ يومًا من العمليات العسكرية، يعاني العراق من شلل شبه كامل في قطاعه النفطي الحيوي، واضطراب حاد في أسعار السلع والخدمات، إلى جانب انهيار جزئي في قيمة العملة. ويُعد إقليم كردستان أكثر المناطق تضررًا، حيث تجاوزت خسائر الشركات النفطية الأجنبية ١١ مليار دولار، وسط عجز بغداد عن إيجاد بدائل سريعة لتصدير النفط.

أولاً: القطاع النفطي – شلل يكلف مليارات الدولارات يومياً

- يمثل النفط نحو ٩٠٪ من إيرادات العراق.
- انخفض التصدير من ٤ ملايين برميل يومياً إلى أقل من ٢٥٠ ألف برميل.
- الخسارة اليومية المقدرة: ١٢٨ مليون دولار (بافتراض سعر ٨٠ دولارًا للبرميل)، في حين يتجاوز السعر العالمي ١٠٠ دولار، مما يضاعف الخسائر الفعلية.
- الإيرادات الشهرية المعتادة (قبل الأزمة) كانت تقارب ٧ مليارات دولار، وهو ما يعني خسائر تراكمية تقدر بعشرات المليارات حال استمرار الأزمة.

ثانياً: تداعيات إنسانية ومعيشية فورية. لكل من يتابع أو ملم بالأزمات التي تضرب أي مكان، يعلم أنه لها تداعيات على الناس بشكل مباشر وفي كل القطاعات اليومية والخدمية التي تمس المواطن. حيث من أهم أو أكثرها تأثراً هو:

- الكهرباء: انقطاع لساعات طويلة يومياً.
- التعليم: تعطّل الدراسة في معظم المحافظات.
- الغذاء: صعوبة في تأمين السلع الأساسية، مع ارتفاع الأسعار.
- النفسي والاجتماعي: تدهور الحالة النفسية للسكان بسبب تردّي الخدمات وارتفاع الضغوط المعيشية.
- رواتب الموظفين: تأخر صرفها بشكل شهري، خاصة في إقليم كردستان.

ثالثاً: المؤشرات النقدية والتضخم

- انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار.
- ارتفاع التضخم إلى ١,٥٪ (وهو رقم أولي، ويتوقع أن يرتفع مع استمرار الأزمة).
- تضاعفت أسعار السلع والبضائع المستوردة.

رابعاً: قطاع الطيران والسياحة والتجارة

- تعليق الرحلات الجوية يكبّد العراق خسائر يومية تقدر بـ ٢٧٠ ألف دولار.
- خلال ١٠ أيام فقط: ٣ ملايين دولار.
- تقديرات لشهر كامل: قد تصل إلى ٩ مليون دولار.

خامساً: إقليم كردستان – الضحية الأكبر

- خسائر استثمارية للشركات الأجنبية: تجاوزت ١١ مليار دولار.
- توقف شركات كبرى مثل DNO النرويجية و Gulf Keystone البريطانية بسبب الهجمات الصاروخية والمسيرات من جماعات موالية لإيران.
- انخفاض إنتاج النفط في الإقليم من ٢٨٠ ألف برميل يومياً إلى ٨١ ألف برميل.
- تراجع الاستثمارات بنحو ٤٠٠ مليون دولار بشكل مباشر.

سادساً: الخيارات الصعبة أمام بغداد

طلب رئيس الوزراء محمد شياع السوداني من إقليم كردستان تصدير ١٠٠ ألف برميل يومياً عبر ميناء جيهان التركي، لكن الإقليم لم يرد بعد. أمام العراق خياران آخران، وكلاهما شائك:

١. النقل عبر الأردن بواسطة الصهاريج (مكلف وبطيء).

٢. القبول بالمقترح الإيراني بالتصدير عبر مضيق هرمز، بشرط ألا يصل النفط إلى إسرائيل أو أمريكا (مقيد سياسياً).

ولكن في الأخير وافقت أربيل على تصدير النفط إلى تركيا. تكشف الأزمة الحالية عن هشاشة هيكل الاقتصاد العراقي، واعتماده شبه الكلي على النفط، وغياب بدائل فعلية للتصدير. كما تبرز حالة التقصير المشترك بين الحكومة الاتحادية وسلطات إقليم كردستان فى بناء اقتصاد متنوع قادر على الصمود أمام الصدمات الإقليمية. دون إصلاح جذري، سيظل العراق رهين أي نزاع في الخليج أو مضيق هرمز.

حلول مقترحة لانتشال العراق من الفوضى الاقتصادية

بعد تحليل حجم الانهيار، لا يمكن الاكتفاء بسرد المشكلات. فيما يلي خارطة طريق واقعية، تعتمد على أولويات عاجلة وأخرى هيكلية:

أولاً: الحلول العاجلة

١. تفعيل خط بديل لتصدير النفط فورًا:

- اعتماد خيار النقل عبر الصهاريج إلى ميناء العقبة الأردني، مع توفير حماية أمنية دولية للقوافل، وتحمل الحكومة فارق التكلفة مقابل الحفاظ على الإيرادات.
- البدء بمفاوضات سريعة مع تركيا لضخ كميات محدودة من نفط كردستان عبر خط جيهان، مقابل ضمانات أمريكية بعدم استهداف الخط.

٢. معالجة التضخم وسعر الصرف:

- ضخ سيولة من الاحتياطي النقدي (الذي لا يزال عند مستويات جيدة نسبيًا، نحو ١٠٠ مليار دولار بحسب تقارير سابقة) للسيطرة على سعر الدولار في السوق الموازي.
- فرض تسعيرة جبرية مؤقتة على السلع الأساسية (الطحين، الحليب، الأدوية) مع دعم مباشر للأسر الأكثر فقرًا عبر بطاقات ذكية.

ثانياً: حلول متوسطة المدى

١. التنويع الفعلي لمصادر الدخل (ليس شعارات):

- إطلاق مبادرة وطنية لـ الزراعة التعاقدية في محافظات الجنوب (البصرة، ميسان) لإنتاج القمح والخضروات، بخفض دعم الأسمدة والمبيدات مقابل توريد المحصول للحكومة. هذا سيقلص فاتورة الاستيراد الغذائي التي تزيد عن ١٢ مليار دولار سنويًا.
- إعادة تأهيل مصفى بيجي ومصافي كردستان الصغيرة لتكرير النفط محليًا، وتحويل العراق إلى مصدر للمنتجات النفطية (زيت الوقود، الديزل) بدلاً من استيرادها.

٢. حل جذري لأزمة إقليم كردستان:

- توقيع اتفاقية إطارية طويلة الأجل بين بغداد وأربيل تضمن:
- تصدير ٤٠٠ ألف برميل يومياً من نفط الإقليم عبر شركة تسويق عراقية موحدة (SOMO) مع احتفاظ الإقليم بحصة ١٥٪ من الإيرادات.
- تسوية متأخرات رواتب الموظفين عبر قرض ميسر من بغداد يُسدّد من حصة الإقليم النفطية لاحقًا.

٣. إنشاء صندوق مواجهة الطوارئ الاقتصادية:

- تخصيص نسبة ٥٪ من الإيرادات النفطية (حين تعود) لصندوق استثماري سيادي طارئ، يُستخدم فقط في حالات الحروب أو إغلاق المضائق، على غرار صندوق الثروة السيادي النرويجي.

ثالثاً: حلول استراتيجية

١. الثورة اللوجستية: إنشاء ممر بري – بحري بديل:

- بالتعاون مع الأردن وسوريا.

٢. إصلاح نظام الدعم الحكومي:

- استبدال دعم الطاقة المعمّم بدعم نقدي مشروط يُصرف عبر بطاقة التموين الإلكترونية.

رابعاً: حلول سياسية – حوكمة وهو شرط أساسي لكل ما سبق للنجاح

- فصل الاقتصاد عن السياسة: تشكيل مجلس أعلى للطوارئ الاقتصادية يضم خبراء مستقلين (غير سياسيين) بصلاحيات تنفيذية مؤقتة، لمدة عام واحد، لاتخاذ القرارات الفنية دون عرقلة سياسية.
- محاربة الفساد كأولوية قومية: ربط أي مساعدات أو قروض دولية بتحقيق مؤشرات شفافية محددة (مثل الإفصاح عن عقود النفط، ومحاكمة المتهمين بالفساد في هيئة نزاهة مستقلة).

بدون ذلك، ستبقى أي حلول مجرد "قطرة في بحر الفساد".

العراق ليس بلداً فقيراً، بل هو بلد يُدار بفقر. الاحتياطيات النفطية الضخمة، الموقع الجغرافي المميز، والموارد البشرية المتعلمة، كلها عوامل كافية لجعل العراق قوة اقتصادية إقليمية. لكن غياب الإرادة السياسية، وانتشار الفساد، والتبعية الأحادية للنفط، حوّلته إلى ساحة خسائر كلما اشتعلت حرب. المطلوب الآن هو قرار سياسي جريء، وإرادة شعبية ضاغطة، لانتشال العراق من مستنقع 'الفوضى الاقتصادية الدائمة' قبل فوات الأوان.

مديرة التحرير
نجاة حسين الزغبي

هيئة التحرير
أنغام ابراهيم جميل– عمر جمعة حسين – محمد الشجيري

التصميم الفني
علي العجيلي

Mail: almpbadera@hmail.com

مع ذكرى عيد نوروز.. ثمة حياة تتجدد؟!

مروة الطائي

عيد نوروز لم يكن يوما مجرد مناسبة احتفالية موسمية، بل حمل عبر التاريخ مضامين ثقافية وسياسية وإنسانية متجددة، خصوصا في منطقتنا وبلدانها التي تجمعها المشتركات التاريخية، والثقافية التي تداخل فيها التاريخ بالهوية والنضال المشترك.

يمكن تناول المضامين السياسية لعيد عيد نوروز من عدة زوايا...

أولاً: نوروز كرمز للتحرر والانبعاث. حيث يرتبط نوروز أسطوريا بقصة كاوا الحداد الذي ثار على الظلم وأسقط الطاغية الضحاك...، وهي رواية رمزية جعلت العيد تعبيرا عن:

. رفض الاستبداد، التسلط، والعبودية. ما يعني، انتصار العدالة على القهر والاذلال وبداية عهد جديد من النور بعد الظلام.

لهذا أصبح نوروز في الوعي الجمعي لدى شعوب عديدة في منطقة الشرق الاوسط بشكل عام، وخاصة الكرد، رمزا للحرية السياسية وليس فقط بداية الربيع، وولادة متجددة للحياة.

ثانيا: الهوية الثقافية وحق الاعتراف. حيث في القرن العشرين اكتسب نوروز بعداً سياسياً واضحاً عندما تحوّل إلى مناسبة للتعبير عن الهوية القومية والثقافية ومطالبة بالاعتراف بالتعددية داخل الدول وتأكيد حق الشعوب في الحفاظ على لغتها وتراثها. الذي يشكل هويتها بمضامينها التقليدية، العرفية، فنونها وعاداتها الثقافية.

ففي فترات عديدة منعت الاحتفالات أو قُيّدت، مما جعل إحياء العيد نفسه فعلا ذا دلالة سياسية وثقافية.

ثالثاً: نوروز كرسالة للتعايش، حيث المفارقة أن نوروز ليس عيد شعب واحد فقط؛ بل تحتفل به شعوب متعددة مثل الكرد، الفرس، شعوب آسيا الوسطى، أجزاء من العراق وتركيا وسوريا والقوقاز. وهذا يمنحه بعداً سياسياً إيجابياً يتمثل في إمكانية بناء هوية مشتركة عابرة للصراعات، والحدود الادارية، والسياسية. وتحويل الثقافة إلى جسر للحوار بدل الصدام.

رابعاً: الاعتراف الدولي ودلالاته السياسية. حيث عندما اعترفت الأمم المتحدة بنوروز يوما دولياً، لم يكن القرار ثقافياً فقط، بل حمل رسالة سياسية مفادها؛ احترام التنوع الحضاري ودعم ثقافة السلام والاعتراف بالموروثات غير الغربية ضمن الذاكرة الإنسانية العالمية.

خامساً: نوروز بسياقه العراقي المعاصر، في العراق اليوم، يحمل نوروز معاني إضافية، رمز للشراكة الوطنية بين المكونات العراقية، والشرق اوسطية المتآخية. وتذكير بإمكانية بناء دولة المواطنة بدل الهويات المتصارعة، وهو فرصة سنوية لإعادة التأكيد على أن التنوع مصدر قوة لا تهديد.

ان نوروز ليس عيداً سياسياً بالمعنى الحزبي، لكنه عيد ذو معنى سياسي عميق. لأنه يجمع بين الذاكرة التاريخية، الهوية الثقافية، فكرة الحرية وأمل التجدد والسلام.

إنه احتفال بالطبيعة... لكنه أيضاً احتفال بإمكانية ولادة مستقبل أكثر عدلاً.

الشرق الاوسط، ومآلات الحرب الدائرة...؟

ابراهيم يوسف

فالسؤال إذن في غاية الأهمية ويلامس جوهر الأحداث المصيرية التي يمر بها الشرق الأوسط اليوم. بناءً على تحليلات الخبراء والمعلومات المتاحة حتى مارس ٢٠٢٦، سأحاول طبعاً تقديم رؤية مختصرة، حيث يُظهر المشهد الحالي أن الحرب كانت نتيجة لتراكمات طويلة وفرص ضائعة، وتداعياتها تمتد بعمق لتطال اقتصادات المنطقة والعالم، بينما تبقى المفاوضات خيطاً رفيعاً في خضم التصعيد.

هنا... علينا أن نسأل هل كان بالإمكان تجنب الحرب...؟ يرى الكثير من المحللون أن اندلاع المواجهة العسكرية الحالية لم يكن قدراً حتمياً، بل نتاج سلسلة من القرارات والحسابات الخاطئة. ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل عدة منها:

· الجذور التاريخية العميقة. فالصراع ليس وليد اللحظة، بل يمتد لثورة إيران عام ١٩٧٩. منذ ذلك الحين، أدركت طهران أن خصمها الرئيسي هو واشنطن، وعاشت في حالة دفاع دائم خوفاً من تكرار سيناريوهات مثل انقلاب ١٩٥٣ واقصد هنا انقلاب الدكتور مصدق.

· لا ننسى بأنه كانت هناك فرصة دبلوماسية ضائعة قبل أشهر فقط، في عام ٢٠٢٥، كانت الولايات المتحدة وإيران تخوضان مفاوضات غير مباشرة في عُمان وروما، بهدف العودة إلى اتفاق نووي. وُصفت بعض الجولات بأنها "بناءة"، مما يشير إلى وجود فرصة حقيقية لحل دبلوماسي. إلا أن هذه المسارات تعثرت لأسباب تتعلق بتصاعد المطالب وتبادل الاتهامات، ولعدم رغبة اسرائيل بنجاحها.

·أيضاً هناك تصورات متفائلة مقابل تعقيدات الواقع حيث يبدو أن الإدارة الأمريكية راهنت على سيناريو "الفوضى الخلاقة" أو أن ضربة عسكرية محدودة قد تؤدي إلى انهيار النظام الإيراني من الداخل، بدعم من قوى المعارضة. لكن هذا التصور وُصف بأنه "غير واقعي"، خاصة في ظل غياب بديل واضح للنظام. فقد أثبت النظام الإيراني تماسكاً أكبر مما كان متوقعاً في مواجهة الضربات مع قسوتها.

· كذلك لا ننسى تباين الرؤى بين الحلفاء فهناك تباين في الرؤى بين واشنطن وتل أبيب حول المدى الذي يجب أن تصل إليه العمليات العسكرية، فبينما تسعى إسرائيل لقطع رأس "محور المقاومة"، نرى بأن الأهداف الأمريكية أكثر تحديداً، وتتمثل بإضعاف القدرات العسكرية الإيرانية.

أما توقعات تداعيات الحرب في منطقة مشتعلة وأسواق متقلبة. أرى الحرب الحالية تجاوزت كونها صراعاً ثنائياً لتصبح حرباً إقليمية ذات تداعيات عالمية على سوق الطاقة العالمي، حيث الخطر الحقيقي يتمثل في احتمال خروج إمدادات الخليج من السوق. وهذا يترتب عليه:

· صدمة إمدادات كبرى: بدأت ملامحها بالظهور مع إعلان قطر والكويت والبحرين حالة "القوة القاهرة" على بعض منشآتها وشحناتها بسبب الهجمات وتعطل الملاحة في مضيق هرمز.

·مع ارتفاع قياسي في الأسعار: هذا الوضع دفع بأسعار النفط لتتجاوز ٩٣ دولاراً للبرميل، مع توقعات بوصولها إلى ١٥٠ دولاراً في حال طال أمد النزاع وخروج الإمدادات الخليجية (البالغة حوالي ١٨ مليون برميل يومياً) من السوق. لا تقتصر الأزمة على النفط فقط، فالغاز المسال القطري الذي يمثل ٢٠٪ من التجارة العالمية مهدد أيضاً.

·كذلك شلل تجاري وتضخم عالمي: أي تعطل طويل في مضيق هرمز، الذي يمر عبره ٢٠٪ من إمدادات النفط العالمية، سيعرقل صادرات البتروكيماويات والأسمدة، ويرفع تكاليف الشحن والتأمين بنسبة ٣٠-٥٠٪، مما يغذي موجة تضخم عالمية ويعطل سلاسل التوريد.

وعلى دول المنطقة فالتأثيرات لم تنتظر طويلاً وبدأت تظهر على المواطن العربي على شكل:

· ضغوط معيشية فورية حيث شهدت دول عربية عدة ارتفاعات حادة في الأسعار. ففي مصر، تم رفع أسعار الوقود بنسب تصل إلى ٢٢٪، وقفز سعر الدولار لأكثر من ٥٢ جنيهاً. في العراق، أدت الحرب إلى قفزة في أسعار المواد الغذائية الأساسية وارتفاع الطلب على مستلزمات الطاقة المنزلية تحسباً لانقطاع الكهرباء، خاصة أن العراق يعتمد على استيراد سلع بقيمة ٢٠ مليار دولار سنوياً من إيران.

· تهديد الأمن الغذائي بسبب تعطل الإمدادات الزراعية والبتروكيماوية، حيث ارتفعت أسعار أسمدة "اليوريا" بنسبة ٢٥٪ بسبب توقف الإمدادات عبر مضيق هرمز.

· هناك أيضاً إعادة لتشكيل التحالفات على المستوى السياسي، قد تؤدي الحرب إلى تذكير الجمهور العربي بالهجمات الإسرائيلية، وتعيق جهود التطبيع، وتضع حلفاء أمريكا الخليجيين في موقف صعب بين الحاجة للحماية الأمريكية والخشية من الانجرار إلى الصراع.

ما هي آمال العودة للمفاوضات بين أمريكا وإيران...؟ فرغم صوت المدافع، لا يزال باب الدبلوماسية مواربا، لكنه يواجه تحديات جمة.

·هناك مساع دبلوماسية مستمرة... آخر جولة من المفاوضات انطلقت في جنيف في ٢٦ فبراير ٢٠٢٦

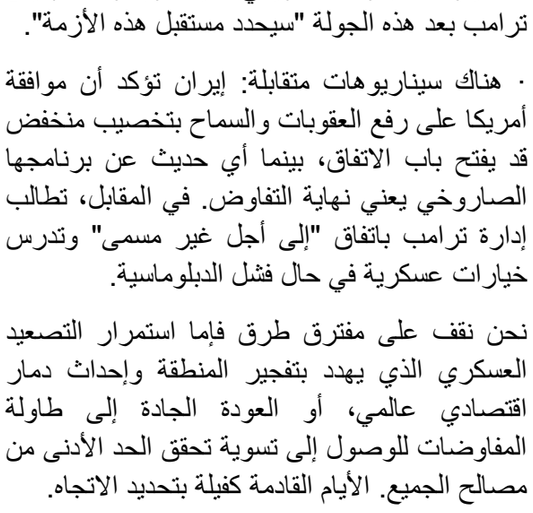

بوساطة عُمانية، حيث قدم الجانب الإيراني مقترحاً جديداً قال إنه "يبدد جميع الذرائع الأمريكية". حيث صرّح مسؤولون إيرانيون بأنهم يسعون لتجنب حرب كبرى.

· فجوة الثقة والمواقف المتناقضة. إذ أعلنت الخارجية الإيرانية أن "المواقف الأمريكية المتناقضة لا تساعد على المضي في المسار الدبلوماسي وتزيد الشكوك". واشنطن من جهتها لا تثق بتصريحات طهران بعدم سعيها لامتلاك سلاح نووي، وتطالب بحد أوسع يشمل برنامج الصواريخ الباليستية، وهو خط أحمر لإيران.

· ساعة الصفر الدبلوماسية: وصف مراسل الجزيرة من واشنطن المحادثات بأنها "الفرصة التالية للحوار"، وأن ما سيقوله المبعوث الأمريكي ستيف ويتكوف للرئيس ترامب بعد هذه الجولة "سيحدد مستقبل هذه الأزمة".

· هناك سيناريوهات متقابلة: إيران تؤكد أن موافقة أمريكا على رفع العقوبات والسماح بتخصيب منخفض قد يفتح باب الاتفاق، بينما أي حديث عن برنامجها الصاروخي يعني نهاية التفاوض. في المقابل، تطالب إدارة ترامب باتفاق "إلى أجل غير مسمى" وتدرس خيارات عسكرية في حال فشل الدبلوماسية.

نحن نقف على مفترق طرق فإما استمرار التصعيد العسكري الذي يهدد بتفجير المنطقة وإحداث دمار اقتصادي عالمي، أو العودة الجادة إلى طاولة المفاوضات للوصول إلى تسوية تحقق الحد الأدنى من مصالح الجميع. الأيام القادمة كفيلة بتحديد الاتجاه.

دور التسامح في بناء المجتمعات المستقرة

عباس كامل

يُعد التسامح ركيزة أساسية في بناء المجتمعات المستقرة، فهو ليس مجرد فضيلة أخلاقية، بل ضرورة اجتماعية وسياسية تضمن تماسك النسيج الوطني. في عصر تتشابك فيه الثقافات وتتنوع فيه الهويات، يصبح التسامح هو الضمانة الوحيدة لتحويل الاختلاف من مصدر صراع إلى مصدر إثراء.

المجتمعات التي تفتقر إلى ثقافة التسامح سرعان ما تنزلق إلى هوّة الانقسامات، حيث تتحول الاختلافات الطائفية والإثنية والفكرية إلى خطوط تماس تنذر بالعنف وعدم الاستقرار. أما المجتمعات المتسامحة، فتنظر إلى التنوع كقوة دافعة للابتكار والإبداع، لا كتهديد يجب قمعه.

التسامح لا يعني التخلي عن الثوابت أو القبول بالظلم، بل هو الاعتراف بحق الآخر في الوجود والاختلاف، وإدارة الخلاف بالحوار بدل الإقصاء. عندما تترسخ هذه القيمة في المؤسسات والمناهج التعليمية والخطاب العام، ينشأ جيل يعرف كيف يختلف دون أن يتناحر، وكيف ينقد دون أن يكفر.

إن استقرار أي مجتمع يقاس بقدرته على احتواء تناقضاته الداخلية بطرق سلمية. المجتمعات التي نجحت في بناء سلام دائم هي تلك التي جعلت من التسامح ثقافة يومية، وأسست لأنظمة تحمي الحقوق وتضمن المشاركة العادلة للجميع. فعندما يشعر كل فرد بأنه مواطن كامل الحقوق بغض النظر عن انتمائه، يزدهر الولاء للوطن بدل الولاءات الفرعية.

ختاماً، التسامح هو استثمار طويل الأمد في الاستقرار. بناء مجتمع متسامح يحتاج إلى إرادة سياسية، ومؤسسات عادلة، وتعليم يرسخ قيم القبول بالآخر. بدون التسامح، تبقى المجتمعات هشة أمام نزعات الانقسام؛ ومع التسامح، تتحول التنوعات من نقطة ضعف إلى أعلى درجات القوة والمنعة.

ما يربط هذا الطرح بموضوع المقال الأول هو أن الحياد الفاعل الذي يحفظ السيادة لا يمكن أن يبنى على أرض متصدعة. فقدرة العراق على لعب دور متوازن بين الولايات المتحدة وإيران، وإدارة علاقاته الدولية بأقل الخسائر، تبدأ من تماسكه الداخلي. وهذا التماسك لا يتحقق إلا بتسامح حقيقي بين مكوناته: تسامح يمنع تحويل الخلاف السياسي إلى صراع وجودي، ويجعل من التنوع الطائفي والعرقي مصدر قوة لا نقطة ضعف يستغلها الخارج.

العراق اليوم في حاجة ماسة إلى معادلة واضحة: استقرار داخلي قائم على التسامح وقرار وطني موحد وقدرة على فرض الاحترام الخارجي. بدون هذه المعادلة، سيبقى أي مشروع للحياد أسير اختراقات داخلية.

لذا، يتوجب علينا أن نتحلى بثقافة التسامح بكل معنى الكلمة ونجعل منها ثقافة حياة وتعامل مع الآخرين المختلفين عنا.

المثقف وسلطة التجديد: نحو تفكيك الالتحام بين الدين والدولة القومية

آكار تاج الدين

في زمنٍ أصبح فيه الخلط بين الوسائل والغايات هو السمة الأبرز للأزمات السياسية والفكرية التي تعصف بمنطقتنا، يبرز سؤال جوهري يتطلب إجابة جريئة: من المسؤول عن إعادة بناء العقل الجمعي وتحريره من ثنائية التقديس والتسييس؟ هل هي المؤسسات الدينية الراسخة في خطابها التقليدي؟ أم الأحزاب القومية التي باتت أسيرة مشروعيتها التاريخية وفشلها الذريع في إدارة التنوع؟ أم أن الأمر يتطلب تحولاً جذرياً في مفهوم التجديد ذاته، ليكون من وظيفة المثقف النقدي المستقل، الذي يمتلك الجرأة على تفكيك الثوابت الوهمية وإعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والسلطة والدين والهوية؟

قد لا يختلف الكثير من العقلاء على أن الدين، في جوهره الإنساني، وظيفته الأساسية هي خدمة الإنسان وإيصاله إلى حالة من التجرد المادي وإعلاء القيم المعنوية والروحية لديه. إنه، بمعنى أدق، وسيلة راقية للوصول بالمجتمع إلى مكانة من الاحترام المتبادل، وإبداء الرأي بحرية، والعيش المشترك بين الشعوب، استنادًا إلى المبدأ القرآني الأخلاقي: "إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكم". فالدين ليس غاية في ذاته بقدر ما هو إطار أخلاقي لتكريس كرامة الإنسان.

بالمثل، القومية هي ذلك الإحساس الفطري بالاعتزاز بالانتماء، والذي يشكل جزءًا من الهوية الإنسانية الشاملة. هي وسيلة للتعايش والتوافق المجتمعي، حيث تُبنى القوة في التنوع والتعددية، لا في الإقصاء والتوحيد القسري، انسجامًا مع الآية الكريمة: "ومن آياته اختلاف ألسنتكم وألوانكم". وكِلا المفهومين — الدين والقومية — ليسا من اختيار الإنسان بمعنى الانعزال عن الآخر، بل هما ضرورتان لسيرورة الحياة، شريطة أن يظلا في موقعهما كوسائل وليس كغايات مطلقة.

إن تحويل الدين والقومية من وسائط للحياة الكريمة إلى غايات مقدسة هو الذي ينتج التعصب والتطرف. هذا التحول يؤدي حتمًا إلى إخراج الإنسان من طبيعته الإنسانية المجتمعية، التي هي أساس تطور الحضارات، إلى حالة من التوحش والعيش في "غابة" يظل فيها القانون الأوحد هو "البقاء للأقوى"، وفقًا للقراءة الداروينية المشوهة التي باتت تشكل الأساس الفكري للعقلية التعصبية. هذه العقلية تنتج بدورها الاستبداد بوجهيه: الديني (حيث يصبح الحاكم "ظل الله على الأرض" والناطق الرسمي بإرادة السماء)، والقوموي (حيث تصبح الدولة هي الحقيقة المطلقة التي لا تقبل النقاش). هذه الديكتاتورية المزدوجة هي السبب الرئيسي في المآسي التي نعيشها اليوم.

والمشكلة تتضاعف حين ندرك أن العلوم الوضعية، التي كانت في الأصل أداة لتحرير الإنسان، قد شُوهت وأُخرجت من مضمونها الاجتماعي الأخلاقي. لقد صارت هذه العلوم آلة في يد القوى الرأسمالية الناهبة، التي تحتكر الحقيقة باسم "العلمانية" الزائفة، وتُخضِع الإنسان لمنطق الربح والاستهلاك. الرأسمالية الحداثوية لم تكتفِ بسرقة جهد الإنسان، بل سرقت العلم ذاته ليصبح في خدمتها فقط، معزولاً عن مسؤولياته الاجتماعية والإنسانية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الأخلاقية إلى جانب الأزمة السياسية.

إن عملية تزاوج الدين مع القومية (أو الدولة القومية) ليست وليدة اللحظة؛ فقد تجلت بوضوح في أوروبا بعد الثورة الصناعية، حيث قدّس فلاسفة كبار هذه المعادلة. لقد أقنعوا المجتمعات بأن الانسان لا يمكنه العيش خارج هذه الثنائية، فتحولت الأفكار إلى حقائق مطلقة، وأصبح أي طرح خارجها مجرد هراء أو خيال. عندما قال الفيلسوف هيغل إن "الدولة هي ظل الله على الأرض"، وأن "الدولة دائمًا على حق"، فإنه كان يقدس هذه المعادلة التي تجعل من السلطة السياسية امتدادًا للسلطة الإلهية. هذه الفلسفة هي التي أخضعت المجتمعات لسلطة الزعيم المطلق، حيث أصبحت طاعته واجبًا دينيًا وقوميًا في آنٍ واحد.

المشكلة الجوهرية تكمن في تحويل الوسائل إلى غايات؛ فحين يصبح الدين هدفًا للدولة، والدولة هدفًا للأمة، يُفقد الإنسان قيمته ويُصبح مجرد وسيلة لتحقيق بقاء السلطة. وهنا يكمن الخلل في معظم الأطروحات المعاصرة التي تنادي فقط "بتجديد الخطاب الديني". هذه الدعوات، رغم أهميتها، تبقى محاولة ناقصة للخروج من عنق الزجاجة، ولن تنجح ما لم تقترن بتجديد جذري في الخطاب القومي، وفصل ما تم التقائه من مفاهيم. فالاعتماد على المؤسسات الدينية الرسمية أو الأحزاب القومية التقليدية لقيادة هذا التجديد هو وهم كبير، لأن هذه المؤسسات هي نفسها نتاج المعادلة التي نريد تفكيكها. إنها ليست أدوات للحل، بل هي جزء من المشكلة.

وهنا يتجلى الدور المركزي للمثقف. المثقف الحقيقي ليس ناقلًا للسلطة أو مبررًا لها، بل هو هيبة الضمير الجمعي وصوت التجديد الدائم. مهمته ليست انتظار المؤسسات الدينية — التي غالبًا ما تكون أسيرة خطابها التاريخي أو مرتبطة بسلطة الحاكم — لكي تقوم بتجديد فهم الدين. كما أن مهمته ليست انتظار الأحزاب القومية — التي أثبتت فشلها في إدارة الاختلاف وتحويل القومية من إطار للتعايش إلى إطار للإقصاء — لتجديد خطابها. إن التجديد الحقيقي، سواء على صعيد الفكر الديني أو الفكر القومي، هو مهمة المثقف الحرّ، الذي يمتلك الاستقلالية والقدرة على النقد، والذي يتحمل مسؤولية قول الحقيقة بعيدًا عن إملاءات السلطة أو ضغوط الجمهور.

يقع على عاتق المثقف اليوم واجب إعادة تعريف الدولة، ليس كغاية مقدسة، بل كوسيلة لحفظ الأمن والاستقرار وحماية حقوق الإنسان. بقدر ما تكون سلطة الدولة خفيفة وعادلة على المجتمع، بقدر ما يتجه المجتمع نحو الديمقراطية الحقيقية التي تنتج إنسانًا مبدعًا، هدفه الأول هو خدمة المجتمع لا استغلاله. علينا أن ندرك أن كل شيء — الدين، القومية، الدولة، العلم — هو في خدمة الإنسان، لأنه هو غاية الحياة ومبتغاها. أي عكس ذلك هو التعصب القوموي والتطرف الديني، ولن تكون نتيجته سوى المزيد من القتل والاعتقال والنحر والاستبداد.

إن التجربة التاريخية أثبتت أن القومية بكل أشكالها — العربية، التركية، الفارسية، اليهودية — لم تقدم حلولاً لشعوبها بقدر ما قدمت حالة من العداء والتنافر والاقتتال الداخلي والخارجي. لذا، لم يعد هناك مناص من إعادة التفكير الجذري في هذه المصطلحات، والبحث عن صيغ خلاقة تجمع الكل — قوميات، أديان، إثنيات، مذاهب — في إطار العيش المشترك على أساس أخوة الشعوب، حيث يعيش الكل مع الكل، لا الكل ضد الكل. وأن الإصرار على منطق أنه لا يمكن العيش بدون دولة، تكون نتائجه ما نعيشه الآن من تراجيديا ومأساة تفكك المجتمعات، إن كان ما يحدث في العراق وسوريا ولبنان واليمن وليبيا ومؤخراً في إيران. كل هذه المآسي كانت بداية شرارة الحفاظ على السيادة الوطنية والرمز الوطني أي الزعيم الملهم، والنتيجة هي انهيار وهم السيادة والعلم والزعيم الخالد والضرورة.

ربما تشكل فلسفة السيد عبد الله أوجلان، وخاصة في مشروعه حول "الأمة الديمقراطية"، خطوة نظرية وعملية مهمة في الخلاص من هذا المأزق. هذه الفلسفة، التي تهدف إلى احتواء الكل بعيدًا عن التعصب القوموي والدينوي، تجاوزت مفهوم الدولة القومية الجامعة إلى نموذج ديمقراطي تعددي. إن التجربة التي تم تطبيقها في فيدرالية شمال وشرق سوريا باتت محط أنظار الباحثين عن حلول حقيقية لقضايا التنوع والاستبداد في المنطقة. وما زال المستقبل وحده كفيلًا بتقديم الحكم النهائي على هذه التجربة، لكنها تبقى مؤشرًا على أن

نوروز عيد الحرية: قصة كاوا الحداد ورمزية الخلاص من الظلم

نازك عبد الوهاب

عيد نوروز المصادف ٢١ آذار عند الكرد هو أسطورة انتصار الحق والحرية على الظلم، ويتمحور حول الحداد كاوا الذي قاد ثورة ضد الملك الظالم ضحاك، الذي كان يقتل شباب الكرد. وأشعل كاوا النيران فوق الجبل إيذانًا بالتحرير وبداية الربيع واليوم الجديد، ليصبح رمزًا قوميًا وموسمًا للبهجة وتجديد الهوية.

قصة كاوا الحداد المروية في التراث الكردي:

تروي الأساطير القديمة أن ملكًا ظالمًا يدعى ضحاك أو دحاك حكم المنطقة، ونبتت على كتفيه ثعبانان، وكان يُشاع أنه يحتاج إلى تقديم أدمغة الشباب الكرد قربانًا يوميًا، مما نشر الذعر واستمر ظلمه ألف عام. بطولة كاوا: انتفض كاوا، وهو حداد بسيط، ضد ظلم الملك ونجح في القضاء عليه في يوم ٢١ آذار.

شعلة نوروز: بعد قتل ضحاك، أشعل كاوا الحداد النيران على قمم الجبال وأسطح المنازل ليعلن للشعب انتهاء عصر الظلم وبداية فجر جديد من الحرية.

رمزية العيد وطقوسه: يتوافق نوروز مع الاعتدال الربيعي، حيث يرمز إلى انتصار النور على الظلام والربيع على الشتاء.

الاحتفالات: يخرج الكرد في هذا اليوم إلى الطبيعة، ويرتدون الزي التقليدي الملون، ويوقدون النيران رمزًا للحرية، ويؤدون الرقصات الكردية الشهيرة "الدبكة".

رمزية إنسانية: يمثل نوروز بالنسبة للكرد رمز الصمود والتشبث بالهوية الثقافية والقومية، وقد أُدرج عيد نوروز في قائمة التراث الثقافي. من خلال هذه الأحداث التي قادها الحداد كاوا، وهو يمثل رمزًا واقعيًا لكل الكادحين والشغيلة في العالم، لأن كاوا لا يمثل إلا الرمز الإنساني للحرية والتحرر من الظلم والعبودية.

وهذا يؤكد أن الكرد منذ تاريخ طويل جدًا كان لهم حضور واقعي، ويمثلون قلعة التحرر والتصدي لكل قوى الظلام في المنطقة.

وهذا يرتبط تمامًا بواقعنا الحالي، حيث إن الاستبداد والظلم والأمراض القومية والشوفينية قد عادت من جديد في عالمنا المعاصر، فالكراهية والتعصب الديني والقومي هي الأبرز الآن في منطقة الشرق الأوسط. فأكثر من أربعين مليونًا من الكرد يدفعون ثمن التخلف والعنصرية والمزاجية من قبل الفكر الدكتاتوري والفكر المتخلف، من أجل عدم سماع الآخرين.

هذا اليوم، يوم ٢١ آذار، هو رمز من رموز الأمة الديمقراطية التي تقاتل وتناضل من أجل فضاء أوسع لحرية الإنسان.

كل العراقيين، بغض النظر عن انتماءاتهم القومية، يعتبرون عيد نوروز من أهم الأعياد بالنسبة لكل المتحررين والقوى التقدمية والقوى المدنية التي تعتبر كاوا رمزًا للوحدة والقوة والتمسك بمبادئ الشعوب التي من حقها أن تقرر مصيرها بيدها، ولا يمكن فرض الإرادات بقوة السلاح. ومهما كانت قوة الظلام والفكر غير الإنساني للسيطرة على المجتمعات وفق نظرية التخلف والعبودية، فإن كل هذه القوى سوف تنهزم، لأن كاوا لا يزال حيًا ويمثل رمزًا لإشراقة الشمس في كل مكان.

التعايش المشترك: فلسفة للخروج من الفوضى

أنغام جميل

بكل تأكيد أن الفوضى التي نعيشها الآن في المشرق العربي، بقدر ما لها دوافعها الموضوعية المرتبطة بأجندات قوى الهيمنة الغربية، إلا أنها تحمل في الوقت نفسه حقيقة ذاتية مرتبطة بواقع المنطقة ومستوى التردي الثقافي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي. فلا يمكن لأية قوة خارجية أن تفرض نفسها على مجتمع إن لم تكن هناك أرضية خصبة جاهزة لاستقبال تلك الأجندات.

نحن اليوم ندفع ثمن عقود من السكوت عن واقع كان ينهش مجتمعنا. ها هي المقدسات التي كنا نعتقد أنها من الطابوهات قد سقطت، ولم يبق سوى حقيقة واحدة: لا مقدس سوى الإنسان، وكل ما خارجه لا قيمة له إن لم يخدم كرامته. منطقتنا كانت مهدًا للحضارة بقيمها الأخلاقية من كدح ومحبة واحترام للطبيعة. لكننا ابتعدنا عن تلك القيم، ووقعنا في فخ الثقافة الاستشراقية الغربية، نردد ما يقال لنا على أنه الحقيقة، فاغتربنا عن ذاتنا وفقدنا هويتنا الثقافية والمجتمعية. تقاتلنا على الهوية والمذهب والعرق والدولة، وكلها تحولت إلى هويات قاتلة نتصارع عليها منذ قرن، بينما تراكمت ملايين الضحايا دون جدوى. جربنا في القرن الماضي أيديولوجيات كبرى: البعثية، الناصرية، والدينية الأحادية. كلها فشلت، بل حولت مجتمعاتنا إلى كتل متجانسة واهنة قضت على الاختلاف والتنوع الذي هو سر الحياة. فالتقدم لا يحدث في مجتمعات الفوضى والاضطرابات، بل في مجتمعات مستقرة قائمة على العدالة لا على القهر والعنف. فالاستقرار المنشود لا يمكن بناؤه على أسس هشة من دون عدالة، لأن من يبحث عن الاستقرار بعيدًا عن العدالة الأخلاقية والمؤسسية لن يحصد إلا المزيد من الضعف. لربما تمثل فلسفة التعايش المشترك وأخوة الشعوب، مخرجًا محتملاً من هذه الفوضى. هذه الفلسفة لا تعني الذوبان أو الإنهاء القسري للاختلافات، بل تعني ببساطة: الاعتراف بحق الاختلاف وواجب المساواة. حين نتحدث عن التعايش بين أبناء الوطن الواحد، فإننا نتحدث عن سياسات تعليمية وتربوية واقتصادية تعزز هذا الخيار، وتنهي كل المفردات المضادة له. بناء هوية وطنية مشتركة لا يكون إلا على قاعدة الاعتراف بحقيقة التنوع في المجتمع، والعمل على مشروع متكامل للاندماج الوطني. مظاهر العنف والفوضى في بلادنا ليست نتيجة التنوع نفسه، بل نتيجة غياب صيغة حضارية تجمع بين حقيقة الاختلاف التي لا يمكن إنهاؤها وبين ضرورات العيش المشترك.

كما يصف جوزيف ياكوب في كتابه "ما بعد الأقليات"، نحن أمام انقلاب تاريخي: بعد قرن من انتصار الدولة-الأمة، سيكون القرن الحادي والعشرون قرن تحطيمها. وهذا يفرض علينا إعادة النظر في مفهوم الدولة القومية، والاعتراف بإمكانية توزيع السلطة والحكم الذاتي والتمايز المحلي. يبقى السؤال الجوهري: هل يمكن أن يعيش الإنسان حياة مشتركة مع الآخرين بغض النظر عن هويته؟ إن كان الجواب لا، فهذا يعني أن كوكبنا يضم في مواقع كثيرة حياة آدمية تحتاج إلى الكثير لتغدو إنسانية. أما إن كان الجواب نعم، فعلينا أن نبدأ ببناء هذه الفلسفة على أرض الواقع.

دور النهج المدني والديمقراطي العراقي في استقرار البلاد

نجاة الزغبي

يواجه النهج المدني والديمقراطي واليساري العراقي والقوى التقدمية أزمة في المشهد الراهن، رغم تاريخه الطويل. يركز اليسار على الدفاع عن حقوق الكادحين ومحاربة النهب والاستعمار لتعزيز الاستقرار، لكنه يعاني من تراجع تنظيمي وتشظٍ يحد من قدراته على التغيير، مما يجعله حالياً أقل فعالية في مواجهة التحديات البنيوية.

دور اليسار في استقرار العراق عامل مهم على تطور حالة الوعي والفكر في العراق بشكل عام. حيث شكّل اليسار في العراق، طوال القرن العشرين، قارعاً للاستعمار والدكتاتورية، ومناضلاً من أجل المطالبة بالحقوق الاجتماعية. سعى اليسار إلى تعزيز استقرار البلد من خلال المطالبة بحقوق العمال والطبقة العاملة، وتشكيل النقابات، ونشر الفكر التقدمي.

الأهداف الحالية التي ينبغي أن يركز اليسار العراقي عليها هي استعادة دوره من خلال الدعوة إلى وحدة قوى النضال الشعبي، ومواجهة التحديات الخارجية والداخلية، والربط بين مطالب الكادحين والاستقلال، والحفاظ على سيادة البلد. وتشير التحليلات إلى أن اليسار يمر حالياً بأزمة تراجع، حيث ساهمت تحركاته المنفردة في إضعاف دوره، مما يطرح حاجة ماسة لمراجعة رؤيته الفكرية والنهوض من جديد ليساهم في فعالية استقرار العراق.

وأهم التحديات التي تواجه اليسار في العراق هو التشظي والانقسام. حيث يعاني اليسار العراقي من التشظي، حيث تعمل الكيانات بشكل فردي رغم التشابه في الأطروحات. وكذلك يعاني من ضعف الإنتاج الفكري. حيث هناك شح في الدراسات السياسية الرصينة التي تعالج تعقيدات الواقع الجديد.

تضارب الولاءات وهشاشة الطبقة الوسطى يعيقان القدرة التنظيمية لليسار. وبعد عام ٢٠٠٣، تغير الكثير في العراق، فلم تكن القوى المدنية وتنظيماتها فاعلة، بل أصبحت جزءاً من مشاكل العراق الكبيرة، ولم تستطع هذه القوى أن تؤثر أو تغير في الواقع العراقي.

الطبقة البرجوازية تنظّم نفسها بشكل جيد، وأيضاً تنظّم جماهيرها بشكل قوي، وهي من تقود مصالح البلد وفق النظرية البرجوازية التي تستحوذ على كل شيء. في المقابل، نجد غياب الجانب الديمقراطي، وعدم وجود أي أسس للديمقراطية في العراق. حتى القوى المدنية واليسارية باتت تعمل بالتوريث، وتأتي القيادة على أساس المصالح الشخصية والضيقة، ولا تعتمد على الفعالية الواضحة لدور القيادة في المجتمع. فموت الديمقراطية يعني موت الحرية، وأصبحت أنظمة تستعبد الفكر الأيديولوجي لمصالح غير إنسانية. التنظيمات الإسلامية سيطرت على كل مرافق الدولة في العراق، وأصبحت تملك السلطة والمال والسلاح، وهي من تتحكم بالعملية السياسية منذ ٢٠٠٣ ولحد الآن. والقوى المدنية واليسارية والديمقراطية لم تحصل على مقعد واحد في البرلمان. هذا يؤشر الانهزام والانكسار الواضح، ويكشف حقيقة القوى المدنية والديمقراطية واليسارية، أن قواعدهم التنظيمية غير قوية وغير فاعلة، ولا تستطيع الوقوف بوجه الفصائل المسلحة والأحزاب الإسلامية الرجعية.

إن استقرار العراق يرتبط باستقرار القوى المدنية والديمقراطية فيه، وجعلها فاعلة في المجتمع العراقي، وذات حضور جيد في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية. فاستقرار العراق يأتي من خلال الاعتماد على الوعي السياسي بين الجماهير، وهذه الجماهير تُعتبر صمام الأمان في استقرار البلاد.

فهل سيشهد العراق استقراراً سياسياً من خلال مشاركة هذه القوى في منظومة الحكم، وقلب الطاولة على رؤوس الأحزاب الإسلامية وفصائلها المسلحة؟ هل فعلاً سوف نشهد تغييراً في موازين القوى في العراق؟

الحروب الطائفية والقومية أخطر من الحروب الإقليمية على العراق

عمر أبو معصومة

الصراعات المتجددة والمستمرة في العراق تشكل عنفًا دمويًا مستمرًا، وهو نزيف الدم الذي لم يتوقف نتيجة الجهل والتخلف وسط المجتمع العراقي. هذه الحروب يعيش عليها سياسيون طائفيون وقوميون بسبب تقبل المجتمع لهذه النزعات العمياء التي لا يفهمها الناس الغارقون في الوهم والجهل والبؤس والحرمان والفقر المستمر بين طبقات المجتمع الوسطى. يستغل سياسيون الصدفة كل هذه المشاهد المدمرة لوجود الإنسان على الأرض.

إن السياسة الممنهجة لتدمير القوى البشرية ترتبط تاريخيًا بصراعات مضى عليها أكثر من ألف سنة، ولا يزال الذين يلعبون على وتر الانشقاقات في المجتمع يعيدون صراعات الجهل والخوف بين صفوف الناس. ونتيجة الجهل وعدم الوعي، فإن الناس يكونون جزءًا بدون علم وبدون وعي من هذه الصراعات التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل.

هذه الحروب صعبة جدًا وتؤثر على التطور الاقتصادي والسياسي في المجتمع، وهي أخطر من الحروب الإقليمية والحروب الدائرة حاليًا في الشرق الأوسط. يستفاد منها أولئك القومجيون والطائفيون ليجعلوا الناس وقودًا مستمرًا لهذه الحروب، ولا أحد يفكر في كيفية الحفاظ على الأمن والاستقرار في كل مناطق العراق. فبدل أن تكون هناك تهدئة من قبل سياسيي الأحزاب وبعض الفصائل المسلحة دائمًا وبدون أي قانون يراقب هذا السلاح غير المنضبط. افتعلت بعض الفصائل عدة أزمات مع إقليم كوردستان لتوسيع الخلاف إلى أبعد حدود، وهو استعمال السلاح الذي طال أكثر مناطق إقليم كوردستان. وتجاوز هذا التطاول إلى أكثر من ٢٠٠ اعتداء بواسطة الطائرات المسيرة والصواريخ، فتارة تضرب الحقول النفطية والحقول الغازية، ومرة أخرى تضرب المطارات وتضرب البنى التحتية بحجة أن الإقليم يحتوي أناسًا مطلوبين للقانون أو بوجود قواعد أمريكية وإيطالية وفرنسية وإسرائيلية داخل الإقليم، بدون أن يقدموا أي دليل منطقي لهذه الخروقات الخطيرة. وآخر أزمة هي أزمة مرور النفط من خلال الإقليم، والمراد من هذه الأزمة إعطاء تصور للإنسان العراقي البسيط أن سياسة الإقليم هي بالضد من مصالح العراق الاقتصادية وزيادة البطالة في العراق وتدمير أصحاب الدخل المحدود. هذه هي الرسالة الخطيرة التي أرادت الحكومة الاتحادية إيصالها إلى الإنسان العراقي من أجل زرع الكراهية بين العرب والكرد وإعادة الصراع القومي مجددًا إلى الواجهة.

السياسيون الطائفيون يريدون إعادة مجزرة حلبجة إلى الواجهة. هؤلاء لم يكتفوا بحلبجة واحدة ودمار الناس الأبرياء في هذه المنطقة. أليست هذه الحرب هي أخطر من حرب أمريكا وإيران وإسرائيل؟ لأنها حرب استنزاف ضد المجتمع العراقي في كل بقعة من أرض العراق، وهذا الصراع لم ولن يتوقف إلى أن ينتبه الآخرون أنهم بنار لا تنطفئ وسوف تحرق الجميع، وتجعل العراق يعيش لغة الموت ولغة الرصاص بدلًا من لغة السلام والمحبة والحوار لإيجاد طرق سلمية دائمة في العراق.

الكرد ليسوا مواطنين من الدرجة الثانية، بل هم من ضحوا وناضلوا ضد الدكتاتورية وقواها القومية المريضة، وضد صدام وضد البعث المتطرف والقاتل. إنهم من ساهموا مساهمة كبيرة في القضاء على هذا النظام الدكتاتوري المجرم، ودائمًا إقليم كوردستان هو الذي أسقط كل مشاريع الحكم في العراق التي تحاول نهب العراق وسرقة ثرواته وتدمير الإنسان العراقي. علينا أن ننتبه أن هذه الحروب هي حروب للموت لا حروب للسلام.

وسائل التواصل: من نافذة على العالم إلى أفيون العصر

أحمد عز الدين

قال كارل ماركس ذات مرة إن الدين هو أفيون الشعوب، في إشارة إلى دوره في تخفيف الآلام الناتجة عن الظلم الاجتماعي عبر الترويج للتسليم بواقع لا يمكن تغييره. لكن لو عاش ماركس اليوم، لربما أعاد صياغة مقولته ليصف بها منصات التواصل الاجتماعي. فما كان في بدايته أداة للتواصل والمعرفة، تحول إلى إدمان جماعي، وأصبح الأفيون الجديد الذي يُخدر العقول، ويسلب الإرادة، ويستنزف الوقت، خاصة لدى فئة الشباب.

إن الإدمان على وسائل التواصل الاجتماعي لم يعد مجرد عادة يومية، بل تحول إلى حالة من التعلق المرضي. يبدأ اليوم بفتح تطبيق "إنستغرام" أو "تيك توك" قبل النهوض من السرير، وينتهي بآخر تمريرة قبل إغلاق العينين. في الفراغ بينهما، تُستهلك ساعات ثمينة في متاهة من المحتوى السطحي، والمقارنات الاجتماعية، والبحث المتواصل عن الإعجاب والتقدير. هذا الإدمان ليس مجرد إهدار للوقت؛ إنه إعادة برمجة للدماغ. فكل إشعار، وكل إعجاب، وكل تعليق، يمنح جرعة صغيرة من الدوبامين، هرمون المتعة، مما يخلق دائرة إدمانية تشبه تلك التي تسببها المواد المخدرة. التطبيقات مصممة من قبل خبراء في علم النفس السلوكي خصيصًا لتبقينا أسرى للشاشة لأطول فترة ممكنة، ليس بهدف إسعادنا، بل بهدف تسويق انتباهنا كسلعة لمعلنيها.

النتيجة هي جيل يعاني من القلق المزمن، واضطرابات النوم، وضعف التركيز، وهشاشة العلاقات الواقعية. الشباب اليوم قد يقضون ساعات في متابعة حياة الآخرين بينما تعاني حياتهم الشخصية من الإهمال. يبحثون عن المعنى في صورة عابرة أو منشور عابر، متناسين أن الحياة الحقيقية لا تحدث داخل الإطار الأزرق لشاشة الهاتف. فكيف يمكن للشباب تحرير أنفسهم من هذا الأفيون الرقمي؟

الخطوة الأولى هي "الوعي" الحقيقي بفداحة المشكلة. ليس الوعي السطحي، بل الإدراك بأن هذه التطبيقات ليست مصممة لخدمتنا، بل لاستعباد انتباهنا. عندما يدرك الشاب أنه يُستغل كمنتج وليس كمستخدم، تبدأ رحلة التحرر.

ثانيًا، "القطع المؤقت والتدريجي". لا يحتاج الأمر إلى التخلي عن الهاتف نهائيًا، بل إلى فرض سيادة الإرادة على التطبيقات. يمكن البدء بـ "صيام رقمي" لساعات محددة من اليوم، مثل ساعات الصباح الأولى أو قبل النوم. هي خطوات عملية تحد من قدرة هذه المواقع على استدعائنا باستمرار.

ثالثًا، "استبدال الفراغ بفعل هادف". الإدمان يزدهر في الفراغ. لذلك، يجب على الشباب إعادة اكتشاف متعة الأنشطة الحقيقية: قراءة كتاب يتطلب تركيزًا، ممارسة رياضة تمنح الصحة، تعلم مهارة جديدة تضيف قيمة، هذه الأنشطة تعيد للدماغ توازنه الكيميائي الطبيعي، بعيدًا عن سباق الدوبامين الاصطناعي.

رابعًا، "إعادة تعريف العلاقة مع التكنولوجيا". لا يعني التحرر العودة إلى الكهوف، بل استخدام التكنولوجيا كأداة وليس كغاية. البقاء على تواصل مع الأصدقاء الحقيقيين، واستخدام المنصات للتعلم والإنتاج بدلًا من الاستهلاك السلبي، هو ما يحول العلاقة من إدمان إلى استخدام رشيد. في النهاية، إن وسائل التواصل الاجتماعي ليست شرًا مطلقًا، لكنها أصبحت فعلًا الأفيون الجديد الذي يسرق أحلام الشباب ووقتهم وإرادتهم. التحرر منها ليس رفاهية، بل ضرورة لاستعادة السيادة على الذات. فمن كان الدين في الماضي أفيونًا للشعوب، فإن الشاشة اليوم هي الأفيون الأقوى، ولكن الفارق أن مفعول هذا الأفيون لا ينتهي بوعود الآخرة، بل بضياع الحاضر. وعليه يجب على الشباب أن يعي أن بناء المستقبل يقع على عاتقهم هم وليس إعادة تكرار الماضي والاعتماد على الآباء والأجداد لرسم المستقبل. وللخروج من هذه القوقعة ينبغي على الشباب/ات أن يقوموا على زيادة الوعي وعدم القبول بما هو موجود، بل عليهم رسم مستقبلهم الذي سيكون عنواناً لحياة حرة أم الاستسلام للتكنولوجيا على أنها السلاح الذي لا يمكن الاستغناء عنه أو مقاومته.